**المقدّمة**

**المجتمع الإسرائيليّ هو مجتمع متعدّد الثقافات يتألّف من مجموعات سكّانيّة متنوّعة.** من بين الأدوار المنوطة بالدولة الديمقراطيّة أيضًا، توفير الأمن الشخصيّ لجميع مواطنيها، من دون تمييز بين المجموعات السكّانيّة المختلفة، وذلك من خلال فرض القانون والنظام العامّ وتعزيز الردع في وجه خرق القانون. إنّ قيمة "قدسيّة الحياة" التي تشمل الحقّ في الحياة وواجب حماية الحياة على حدّ سواء، هي "من بين أسمى القيم المقدّسة في نهجنا القضائيّ، في تاريخ شعبنا وتاريخ الإنسانيّة جمعاء"[[1]](#footnote-3). ليس عبثًا أنّ قانون العقوبات ينصّ على أنّه كفى بتشكيل الخطر على الحياة لارتكاب مخالفة، حتّى لو لم يتّم المسّ بالحياة فعليًّا. وعلى هذا ينصّ القانون الدوليّ أيضًا، وكذلك الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، حيث ورد فيه أنّ "لكلّ فرد الحقّ في الحياة والحرّيّة وفي الأمان على شخصه".

في أعقاب الصدامات بين مواطنين عرب وقوّات الشرطة التي وقعت في تشرين الأوّل 2000 وقتل فيها 12 مواطنًا عربيًّا وأصيب مواطنون عرب آخرون، شُكّلت لجنة تحقيق رسميّة برئاسة القاضي المتقاعد ثيئودور أور لفحص الأحداث المذكورة [[2]](#footnote-4).

أكّدت لجنة أور أنّ المؤسسّة الإسرائيليّة لم تُبْدِ حساسيّة كافية تُجاه احتياجات المجتمع العربيّ ولم تعمل بالقدر الكافي على تخصيص الموارد على قدم المساواة للسكّان العرب. الإخفاق المركزيّ الذي أشارت إليه اللجنة هو أنّه لم تُتّخذ الإجراءات الكافية لفرض القانون داخل المجتمع العربيّ، وعليه تجذّرت في هذا المجتمع ظواهر غير شرعيّة وغير مرغوب فيها. يناقش تقرير الرقابة الحاليّ إحدى المشاكل الرئيسيّة التي تؤثّر في قدرة الدولة على توفير الأمن الشخصيّ للسكّان في المجتمع العربيّ، ألا وهي الحيازة غير القانونيّة للأسلحة واستخدامها.

أكّدت المحكمة المركزيّة في حيفا قبل خمس سنوات، في سياق جلسات تناولت حادث إطلاق نار خطير وقع في المجتمع العربيّ، على ما يلي:

"إنّ توفّر الأسلحة الناريّة بشكل غير قانونيّ قد أضحى منذ فترة وباء متفشّيًا... لقد سئم الجمهور هذا الوضع الذي فيه يحصل فيه مخالفو القانون على سلاح ناريّ ويستخدمونه للمسّ بمنافسيهم. يبدو اليوم أنّه لا حاجة للإكثار من الكلام بالنسبة إلى الخطورة الكبيرة للمخالفات المتعلّقة بالأسلحة" [[3]](#footnote-5).

يبدو واضحًا أيضًا أنّه منذ نشر تقرير لجنة أور، بذلت الشرطة جهودًا للحدّ من أحداث العنف الخطيرة واستخدام الأسلحة غير القانونيّة، بل إنّها وضعت في السنوات الأخيرة خطّة عمل شاملة لمواجهة الإجرام في المجتمع العربيّ. ومع ذلك تشير النتائج التي كشف عنها هذا التقرير إلى سلسلة من النواقص والصعوبات في تنفيذ الخطوات التي وضعتها قيادة الشرطة.

يستوجب الخطر الكبير الناجم عن استخدام الأسلحة غير القانونيّة وإطلاق النار، وتأثيره في نشوء معايير سلبيّة من التجاهل والتخلّي والاستخفاف بحياة البشر، العمل على نطاق واسع من جانب الحكومة والشرطة. هذا العمل مطلوب بادئ ذي بدء لتغيير المعايير وتعزيز قيمة "قدسيّة الحياة" التي هي القيمة المضادّة. ليس هذا فحسب، بل إنّه في المجتمع الديمقراطيّ يجب أن يكون نشاط الشرطة استنادًا إلى اتّفاق عامّ واسع بأكبر قدر ممكن وإلى ثقة الجمهور بها أيضًا. ما دامت الشرطة تواجه صعوبات في إنفاذ القانون وتفادي ظواهر مخالفة القانون الخطيرة خاصّة ظواهر العنف وإطلاق النار من قبل سكّان عرب، فأنّه سينظر إليها على أنّها عديمة النجاعة وغير مهنيّة، إضافة إلى أنّها لا تتعامل على قدم المساواة مع جميع مواطني الدولة. كلّما ترسّخت هذه الصورة، قلّت ثقة الجمهور في المجتمع العربيّ بالشرطة وبجميع مؤسّسات الدولة، ممّا قد تترتّب عليه تأثيرات بعيدة المدى في المجتمع الإسرائيليّ عامّة.

لتمكين الشرطة من تعزيز نشاطها في المجتمع العربيّ وإحداث التغيير المنشود في قدرتها على فرض القانون، حماية النظام العامّ وتعزيز الأمن الشخصيّ للمواطنين، يحب تنفيذ قرار الحكومة رقم 922 الصادر في كانون الأوّل 2015 والذي ينصّ على تعزيز الشرطة بقوًى بشريّة وموارد للتعامل مع مستوى الإجرام والعنف العالي في البلدات العربيّة. لكنّ تعزيز الشرطة وحده لا يكفي. إذ إنّ هناك حاجة إلى مشاركة كبيرة من جانب بقيّة الوزارات في زيادة نسب التشغيل، التطوير الاقتصاديّ، تعزيز جهاز التربية والتعليم، تحسين جودة الحياة والصحّة للسكّان من المجتمع العربيّ، تعزيز منظومات الرفاه الاجتماعيّ، البنى التحتيّة، المواصلات والسكن.

السكّان من المجتمع العربيّ هم أوّل المستفيدين من نشاطات فرض القانون المعزّزة من قبل الشرطة بهدف القضاء على ظواهر مخالفة القانون الخطيرة المنتشرة في المجتمع العربيّ، مع التركيز بشكل خاصّ على العنف الخطير وحالات إطلاق النار التي تشكّل تهديدًا لحياة الناس وهي أحداث تمسّ بنسيج الحياة في البلدات العربيّة وبالأمن الشخصيّ للسكّان. إنّ التعاون بين المجتمع العربيّ وقياداته من جهة وبين الشرطة، من جهة أخرى، ضروريّ للنهوض بخطوات وقائيّة ولإنفاذ القانون بالنسبة إلى ظواهر مخالفة القانون داخل هذا المجتمع.

إنّ أحداث العنف التي تُستخدم فيها الأسلحة غير القانونيّة آخذة في الازدياد في السنوات الأخيرة، سواء أكان من حيث الوتيرة أو من حيث قوّتها. إنّ تنفيذ توصيات هذا التقرير من قبل الحكومة والشرطة بالتعاون مع قيادة المجتمع العربيّ سيُسهم في مواجهة هذه الطواهر القاسية.

يرد موجز التقرير باللغة العربيّة في ص. 71.



**يوسف حاييم شپيرا، قاضٍ (متقاعد)**

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، **آب** 2018

1. التماس 2753/03 كيرش ضدّ رئيس هيئة الأركان العامّة في جيش الدفاع الإسرائيليّ، قرار حكم 57 (6) 359, 377 (نُشر في مجمّع معلومات محوسب، 2003). [↑](#footnote-ref-3)
2. **لجنة التحقيق الرسميّة لتقصّى الصدامات بين قوّات الأمن والمواطنين الإسرائيليّين في أكتوبر** 2000. [↑](#footnote-ref-4)
3. ملفّ إجرام خطير (حيفا) 8398-05-12 دولة إسرائيل ضدّ ن. أبو مخ (نُشر في مستودع معلومات محوسب، 17.9.13) والتوجيهات إلى قرارات الحكم الصادرة عن محكمة العدل العليا. انظروا أمورًا مشابهة في التماس 6605/13 **دهامشة ضدّ رئيس لجنة الانتخابات المركزيّة** (نُشر في مُجمّع معلومات محوسب، 14.10.13). [↑](#footnote-ref-5)